TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

The role of summit diplomacy in the peaceful settlement of disputes

Asst.Lecture. Younes Talaat Abdul Razzaq Al Dabbagh*

Kurdistan Region, Iraq, Lebanese French University- College of Law and International Relations, Department of Diplomacy and International Relations

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 18 May 2019
- Accepted 29 May 2019
- Available online 16 June 2019

Keywords:
- summit diplomacy
- peaceful settlement
- International studies

Abstract: The summit diplomacy, which takes place at the level of the kings and presidents of the world, and at the level of the people who hold the highest political post in the state, is today a prominent feature of contemporary diplomacy. It is the distinctive character of a new and different world order based on interdependence, interdependence, integration and intertwining. The world became like a small cosmopolitan village, and because of this interdependence and diplomacy, the summit diplomacy flourished and expanded its scope of work, in a way that contributed effectively to the containment of crises and to the alleviation of conflicts between the units of the global system. Whatever dispute, by opening diplomatic horizons targeted at all levels, whether political, economic or scientific or military.

* **Corresponding Author:** Younes Talaat Abdul Razzaq Al Dabbagh**, E-Mail: ,Tel: , Affiliation**: Lebanese French University- College of Law and International Relations, Department of Diplomacy and International Relations

دور دبلوماسية القمة في التسوية السلمية للنزاعات

م.م. يونس طلعت عبدالرزاق الدباغ

إقليم كوردستان، العراق، الجامعة اللبنانية الفرنسية، كلية القانون والعلاقات الدولية، قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 18/ايار/2019
- القبول : 29/ايار/2019
- النشر المباشر : 2019/6/16

الكلمات المفتاحية :
- دبلوماسية القمة
- التسوية السلمية
- الدراسات الدولية

الخلاصة : إن دبلوماسية القمة التي تتم على مستوى ملوك ورؤساء العالم، وعلى مستوى الأشخاص الذين يتولون أعلى منصب سياسي في الدولة، تمثل اليوم سمة بارزة من سمات الدبلوماسية المعاصرة، وباتت هي الطابع المميز لنظام عالمي جديد ومغاير يقوم على الاعتماد المتبادل والتداخل والتكامل والتشابك، حيث تقلصت فيه المسافات وتيسرت فيه طرق الإتصال، فصار العالم وكأنه قرية كونية صغيرة، وبفعل هذا الترابط والتشابك إزدهرت دبلوماسية القمة وإتسعت نطاق عملها، على نحو أسهمت وبشكل فاعل في إحتواء الأزمات وفي التخفيف من حدة النزاعات بين وحدات النظام العالمي، فهي تعمل بجد في تسوية القضايا محل النزاع، عن طريق فتحها لأفاق دبلوماسية هادفة وعلى كافة الأصعدة، سواء أكانت سياسية، أم إقتصادية أم علمية أم عسكرية.

المقدمة :

إن دبلوماسية القمة التي تتم على مستوى ملوك ورؤساء العالم، وعلى مستوى الأشخاص الذين يتولون أعلى منصب سياسي في الدولة، تمثل اليوم سمة بارزة من سمات الدبلوماسية المعاصرة، وباتت هي الطابع المميز لنظام عالمي جديد ومغاير يقوم على الإعتماد المتبادل والتداخل والتكامل والتشابك، حيث تقلصت فيه المسافات وتيسرت فيه طرق الإتصال، فصار العالم وكأنه قرية كونية صغيرة، وبفعل هذا الترابط والتشابك إزدهرت دبلوماسية القمة وإتسعت نطاق عملها، على نحو أسهمت وبشكل فاعل في إحتواء الأزمات وفي التخفيف من حدة النزاعات بين وحدات النظام العالمي، فهي تعمل بجد في تسوية القضايا محل النزاع، عن طريق فتحها لأفاق دبلوماسية هادفة وعلى كافة الأصعدة، سواء أكانت سياسية، أم إقتصادية أم علمية أم عسكرية.

ويرجع السبب الجوهري لإهتمامنا بدراسة "دبلوماسية القمة ودورها في التسوية السلمية للنزاعات" إلى التطور العلمي والتكنولوجي الذي أسفر عن ظهور هذا الأسلوب الجديد في الممارسة الدبلوماسية التي يمارسها ملوك ورؤساء العالم، أصبحت أكثر حدوثاً نتيجة سرعة الإنتقال، فأصبح في مقدور رئيس الدولة أن يجتمع بنظيره ويجري معه المفاوضات

والمحادثات ويعود لبلده في بضع ساعات، وعليه أثبتت دبلوماسية القمة أنها قادرة على أن تلعب دوراً هاماً في العلاقات الدولية وذلك من خلال تنمية روح التعاون العالمي وتعزيز فرص تدعيم السلم والأمن الدوليين.

فالنزاعات الدولية أخذت حيزاً واسعاً من الإنتشار في مجتمعاتنا المعاصرة، وباتت تمس كل جوانب الحياة بدءاً من الفرد وإنتهاءاً بالدول، وتاريخ العلاقات الدولية حافل بأحداث الحروب والحملات العسكرية، وملئ بالأزمات والتوترات والتغييرات والتحولات، وكذلك أصبحت صراع المصالح المتشابكة هي السمة الطاغية على العلاقات مابين وحدات المنظومة العالمية، وما يترتب عليها من تداعيات التي تعكس درجة الخطورة والتعقيد التي وصلت إليها تلك العلاقات، الأمر الذي يستوجب أن يتناولها قادة الأمم بأنفسهم، بمزيد من المهارة والبراعة ومن خلال فن دبلوماسية القمة، وهم الوحيدون الذين لديهم القدرة الكامنة أن يجنبوا دولهم والعالم أيضاً مآسي وويلات الحروب والعنف والمواجهات الناتجة عن شيوع النزاعات والصراعات، إذا ما تمتعوا بإحساس المسؤولية لتقييم المواقف وإدراكها، ومن ثم إطلاقهم لزمام المبادرات، بغية إقرار الأمن والإستقرار والسلام العالمي.

عند التمعن في عنوان هذه الدراسة، يمكننا تحديد متغيرَّي البحث، التي تفترض وجود علاقة بينهما، وهي: دبلوماسية القمة وإعتبارها المتغير المستقل، في حين يتمثل المتغير الثاني في مفهوم النزاعات الدولية، بإعتبارها متغيراً تابعاً.

وتتمحور إشكالية هذه الدراسة، في المحاولة لبيان مدى فاعلية ونشاط دبلوماسية القمة في حل وتسوية القضايا والنزاعات الدولية، والتي إزدادت حدةً وتفاقماً منذ إطلالة عصر العولمة وبمظاهرها المتعددة، كذلك تمثلت في السعي لمعرفة مستوى تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل في مجال الإتصال والمواصلات والمعلومات في ظهور مؤتمرات القمة،والكشف عن مدى إنعكاس هذه التطورات على ميدان العمل الدبلوماسي واللقاءات الدولية على مستوى ملوك ورؤساء الدول والحكومات.

وفي إطار هذه المشكلة تنبثق مجموعة من التساؤلات التالية:

- لماذا تتمتع دبلوماسية القمة بمركز حيوي في الدبلوماسية المعاصرة؟
- هل أن العمل الدبلوماسي على مستوى القمة أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت آخر؟
- مادور حالة التشابك والتعقد والتداخل والمصالح المتشابكة الموجودة في النظام العالمي الراهن في تطوير دبلوماسية القمة؟
- هل يمكن معالجة النزاعات الدولية من خلال دبلوماسية القمة؟
- كيف لنا أن نحدد دور مؤتمرات القمة في ترسيخ مفهوم دبلوماسية القمة؟
- هل أن مؤتمرات القمة العالمية إستطاعت أن تثبت قدرتها في التعامل الإيجابي مع النزاعات والأزمات؟
- كيف يمكن تحديد أشكال جديدة ومستحدثة لمؤتمرات القمة الدولية؟

وتنبع أهمية هذه الدراسة من عدة أمور أهمها:

1- تحليل فاعلية دبلوماسية القمة بالإعتماد على أهم المخرجات التي تنتجها حركية التفاعل العالمي والطبيعة المعقدة للقضايا الدولية.

2- إماطة اللثام حول مدى حجم الترابط القائم بين أجزاء العالم، في ظل ثورة العلوم والتكنولوجيا والإتصالات والمعلومات وتأثير هذه المتغيرات على الساحة السياسية الدولية.

3- تقديم منظور جديد لدبلوماسية القمة من خلال إبراز العناصر الجديدة التي أدت إلى إبرازها، وهي أسلحة دمار شامل، الإرهاب، المخدرات، الهجرة، البيئة، الفقر، المرض، اللاجئين، التلوث وغيرها. هذه الظواهر الجديدة دفعت بالعالم أسره نحو مرحلة جديدة من التضامن.

وتهدف هذه الدراسة، إلى تهيئة تحليل علمي لعناصر الموضوع المتمثلة بدبلوماسية القمة والنزاعات الدولية إنطلاقاً من بناء رؤية علمية تستند إلى مجموعة من المبادئ الضرورية بأساسيات هذا الموضوع، وإعتماداً على دراسة وتتبع المراحل التأريخية التي واكبت تطور دبلوماسية القمة والنزاعات الدولية، والإشارة إلى آلية أدائها في المنظومة العالمية، من خلال عرض بعض النماذج التطبيقية التي توضح في مضمونها ملامح دبلوماسية القمة ودورها في التسوية السلمية للنزاعات.

تنطلق الدراسة من إفتراض، أن دبلوماسية القمة ومظاهرها المختلفة وأنماطها المتعددة وتجلياتها الفعلية قد إتسعت نشاطها ونطاق عملها، وأسهمت بفعالية في تسوية النزاعات الدولية من خلال ترسيخ قيم التعاون والأمن والسلام بين الدول والشعوب، وفي ضوء هذه الفرضية، فإننا نحاول برهنة الطرح القائم على أن إحتواء النزاعات والخلافات والصراعات الدولية وفي ظل المشاركة المباشرة للملوك والرؤساء، تتضح عبر نماذج بارزة لمؤتمرات القمة العالمية.

وتعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، إذ يساعد على التحليل والتفسير، بالإضافة إلى الوصف لمفردات الإطار المفاهيمي التحليلي، ومحاولة ربطها بالواقع العلمي، وفي المحصلة يمكننا عبره القاء الضوء على الخلاف محل النزاع، ومن ثم بلورة رؤية علمية واضحة المعالم للحد من هذه النزاعات وبالطرق السلمية.

وبهدف إثراء البحث، قمنا أيضاً بالإعتماد على المنهج التأريخي، وذلك من خلال سردنا لمراحل تطور متغيرَّي الدراسة (دبلوماسية القمة والنزاعات الدولية)، ونقطة إنطلاقهما ونشأتهما، كذلك بهدف تعرفنا عن قرب لأسباب التي تكمن وراء إخفاق، أو عدم إخفاق الوسائل الدبلوماسية في التسوية السلمية للنزاعات على مستوى العالم.

لقد جاءت خطة الدراسة متفقاً مع طبيعة الموضوع، فجاءت في ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والإستنتاجات، وعلى الشكل الاتي:

تناول المبحث الأول، لدراسة التحليل المفاهيمي لمتغيّر الدراسة المستقل، ألا وهو مفهوم دبلوماسية القمة، ويشمل هذا المبحث على مطلبين، يضم الأول دراسة دبلوماسية القمة من حيث التعريف، وينقسم هذا المطلب إلى فرعين: تناول الفرع الأول منه موضوع المدلول اللغوي لدبلوماسية القمة، بينما إختص الفرع الثاني بدراسة موضوع المدلول الإصطلاحي للمفهوم، أما المطلب الثاني من هذا المبحث، فيضم في طياته دراسة دبلوماسية القمة من حيث النشأة والإرتقاء.

أما المبحث الثاني، فإنه يبحث في موضوع النزاعات الدولية من حيث المفهوم والتطور، وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، يتعلق المطلب الأول بدراسة ماهية النزاع الدولي، وينقسم بدورها إلى فرعين، يتناول الأول دراسة مفهوم النزاع، أما

الفرع الثاني فقد إختص بتحليل مفهوم النزاعات الدولية، فيما يتعلق المطلب الثاني من المبحث الثاني، فقد تم تخصيصه لدراسة نشأة النزاعات الدولية وتاريخها.

ويهتم المبحث الثالث، بجوهر موضوع الدراسة، "دبلوماسية القمة وتجلياتها في حل النزاعات الدولية"، ويتضمن دراسة هذا المبحث من خلال مطلبين، يضم المطلب الأول، دراسة دور دبلوماسية القمة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وذلك من خلال فرعين: الفرع الأول منها، تم تخصيصه لدراسة أسباب بروز دبلوماسية القمة، أما الفرع الثاني، فقد تم تسليط الضوء فيه على مكامن القوة والضعف في دبلوماسية القمة، وفيما يخص المطلب الثاني من المبحث الثالث، حيث بحثنا فيه دراسة دبلوماسية مؤتمرات القمة: أنماط ونماذج، تناول الفرع الأول، بالتحليل موضوع أنماط دبلوماسية مؤتمرات القمة، أما الفرع الثاني، فقد كرسناه لدراسة مؤتمرات دافوس وترسيخ مفهوم دبلوماسية القمة.

دبلوماسية القمة والنزاعات الدولية: تمهيد

جاءت دراستنا لموضوع دبلوماسية القمة ودورها في التسوية السلمية للنزاعات: كونه موضوعاً حيوياً بالغ الأهمية في أيامنا المعاصرة ولا يزال قيد التطور، ولأجل فهم وتفسير ترابط وتفاعل هذه المتغيرات في مضمون البحث، وبغية تفكيك محتوياتها وتكوين قاعدة علمية ومنهجية للتحليلات والشروحات والإيضاحات لوحدات التحليل الأساسية، لابد من رسم إطار نظري ومفاهيمي لمفردات الدراسة.

المبحث الاول: النزاعات الدولية: المفهوم والتطور

إن النزاعات متلاحقة مع الحياة البشرية ومتوالية مع تركيبتها للعلاقات الإجتماعية، يرجع ذلك إلى العديد من المسوغات والدوافع المتعلقة بشبكة المصالح المتقاطعة والمختلفة فيما بينها، وبحكم أن الأمن والسلام هما ركيزة أساسية لوجود مجتمع دولي معاصر ومتطور لابد هنا من بيان ماهية النزاع، ومن ثم بناء رؤية علمية تستند على مجموعة من الأسس والقواعد، وبالتالي يتم عبر ذلك تزويد المتلقي بالمعرفة المنظمة والضرورية حول أساسيات النزاعات الدولية، وتحليلها ومن ثم بناء إدراك علمي لطبيعة الأطر الفكرية والنظرية المرتبطة بها.

المطلب الأول: ماهية النزاع الدولي

أمسى مفهوم النزاع الدولي(**International Conflict**)، من المفاهيم واسعة الإنتشار في مجتمعاتنا المعاصرة، فهي بشكل أو بآخر باتت تمس كل جوانب الحياة، ففي هذا العالم الذي يموج بالتقلبات تصاعد الإهتمام بهذا المفهوم و ما يترتب عليها من تداعيات ونتائج يمكن أن تؤثر على الحياة البشرية.

وعليه، يمكن عد دراسة ماهية النزاعات الدولية من أهم المداخل لفهم مجريات الواقع الدولي، وطبيعة موضوعاتها تحتم علينا الوقوف على بعض مفاهيمها ومصطلحاتها وتعريفاتها، من خلال شرحها وإستيضاح مفهومها ومدلولاتها.

الفرع الأول: مفهوم النزاع

إن مصطلح النزاع هو ترجمة لكلمة (**Conflict**) الإنكليزية، وأصل الكلمة لاتيني (**Conflicts**) التي تعني صراع، نزاع، صدام، تضارب، شقاق، قتال، وقد تستخدم في الأدبيات السياسية والعلمية بمعانٍ كثيرة ومضامين عديدة،

(تضارب المصالح، صراع الحضارات، صراع الثقافات، نزاع مسلح، خلاف عائلي، نزاع حدودي، نزاع بين العاملين، وما شابه ذلك[1].

فالنزاع مصطلح يشبه كثيراً المصطلحات الأخرى التي تتميَّز بعدم الوضوح، فإذا أخذنا بالمعنى الضيق للكلمة ،يعني النزاع عندئذ أن أحد الأطراف يتقدم بإدعاء خاص يقوم على أساس خرق القانون في الوقت الذي يرفض فيه الطرف الآخر هذا الإدعاء، أما إذا أخذنا في معناه الواسع نجده يعني في القانون الدولي عدم الإتفاق أو الخلاف بين مصطلح الاطراف المتنازعة [2]. فهو يعبر عن حالة اللاإتفاق الظاهرة بين أطراف النزاع في الأهداف والمصالح.

فيفهم عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر، تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو أنها كذلك[3]. فما نلمحه هنا هو تصارع إرادتين وتعارض مصالحهما وتضادهما، إذا هناك شبكة من المصالح المتقاطعة والمتباينة يمكن من خلالها فهم مألات النزاع المتعددة.

وضمن هذا المنظور، يعرف ريمون أرون (Raymond Aron)، النزاع بأنه " نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة" [4]. فهو بشكل أو بآخر، بات يمس كل جوانب الحياة بدءاً من الفرد وإنتهاءاً بالدول، وعليها من هنا أخذ النزاع حيزاً واسعاً من الإنتشار في مجتمعاتنا المعاصرة.

وفي الطرف المقابل، أعتبر دينس صاندل (Dennis Sandol) النزاع ظاهرة ديناميكية، "وهي وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وممثلوها تحقيق أهداف غير متفق عليها ضمن أطار مفاهيمهم ومعتقداتهم من خلال إضعاف مباشر أو غير مباشر، لقدرات الآخر على تحقيق أهدافه" [5]. ففي ظل إتساع نطاق القضايا والموضوعات والمشكلات المتشابكة، وكذلك سياسة المصالح المتناقضة، وغيرها، قد يجعل أوضاع العالم المعاصر تتجه نحو النزاع ومن ثم التصادم بدلاً من الأمن والإستقرار.

وهذا مايؤكد عليه لويس كوسر (Louis Coser)، حينما يرى بأن النزاع هو "صراع على منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة أو إدعاءات على حالة معينة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة الموجودة، بل تتعداها إلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر" [6].

الفرع الثاني: مفهوم النزاعات الدولية

إن المنازعات الدولية لابد أن تكون جزء أساسي يدرس سبب تعقيده ضمن تعقيدات السياسة الدولية، حتى يمكن الوقوف وفهم الظاهرة التنازعية[7]. ففكرتها صعبة ومعقدة وتحتاج إلى توضيح، حيث تعبر دولة ما عن إدعاء ضد دولة أخرى، كأن تطلب منها إصلاح ضرر، أو تتبنى سولكاً معيناً، ويصطدم هذا الإدعاء بالرفض والمقاومة من جانب الدولة الأخرى[8]. فالظاهرة التنازعية ليست وليدة ذاتها بل وليدة مجموعة من الأسباب وعوامل تعمل على حدوثها ومن ثم تحرك أنماط

العلاقات الخارجية للدولة وتقرر طبيعة سياساتها، فعملية إدراك المخاطر والتحكم في المشكلات القائمة، أصبحت أمراً وقائياً بهدف الحد من آثارها السلبية وتجنب مخاطرها.

تطور مفهوم النزاعات الدولية مثل كثير من المفاهيم السياسية في مجال العلاقات الدولية، وحظى بإهتمام غالبية المختصين الدارسين في هذا الحقل من العلم، وفي ضوء الإنعكاسات الكبيرة الظاهرة لها على مختلف المتغيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية في مختلف الدول، وسيراً مع منطق البحث، سنحاول فيما يأتي إبراز بعض من التعاريف لمصطلح النزاعات الدولية.

- تعريف محكمة العدل الدولية: النزاع الدولي هو "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية، أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أومصالحهما" [9].

هذا التعريف يلمس جوانب ظاهرة النزاع الدولي المركب والمتعدد كون أن النزاع القائم بين الدولتين سببه خلاف ينبع من كون تصرف دولة ما حيال دولة أخرى يعتبر ضرراً تلومها على هذا التصرف.

- تعريف قاموس بنغوين للعلاقات الدولية: "النزاع في العلاقات الدولية يتجلى على شكل الحرب وكنتيجة يتم التهديد بها وكواقع علمي على حد سواء وكسلوك في المساومة يكاد يصل إلى مرحلة العنف"[10].

هذا التعريف يمثل نسبياً ترجمة واقعية لما نراه اليوم من عالم يمتاز بكثرة النزاعات والصراعات والحروب، في حين أصبحت الشعوب المختلفة مدركة لخطورة الحروب الحديثة وثقل أعبائها وما تسبب من خراب ودمار، فقد ظهرت المناداة بتلك المبادئ والقيم السلمية من خلال الوقوف بوجه كل دولة تسعى إلى إشعال نار الحرب والعمل على إقناعهم بحل منازعاتهم بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

- تعريف الدكتور كمال حماد: "خلاف حاد وتأريخي حول منافع محددة مثل الحدود، المياه بين دولتين، يكون موضوعها، أحد المصالح الحيوية ويتشعب النزاع أو يتقلص نظراً للتدخل الخارجي فيه، وهو قابل للتسوية لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف"[11].

وفي مجال تقييمنا للتعريف السابق، نجد أن الدكتور حماد، قد أعطى أولوية بالغة للمدرسة الجيوبوليتيكية، أي بمعنى وضع الجغرافيا في خدمة السياسة، فلا شك أن هناك علاقة وثيقة بين المتغيرات الجغرافية وبين سياسات الدول الخارجية، فالموقع الجغرافي الإستراتيجي يعتبر من أهم مقومات قوة الدول وعنصر فاعل وضاغط في إطار السياسة الدولية.

- تعريف هانز كيلسن (Hans Kelsen): "النزاع الدولي هو الإدعاءات المتناقضة بين شخصين قانونيين دوليين أوأكثر ، والتي تتطلب تسويتها بموجب وقاعد القانون الدولي"[12].

يمكن أن نستدل من رؤية كيلسن (Kelsen)، بأن نطاق العلاقات الدولية في عالمنا المعاصر لاتقتصر فقط على الدولة، فهي لم تعد المؤسسة السياسية الوحيدة التي تقوم بدور مهم في المسرح العالمي، وإنما هناك إلى جانب الدولة فواعل جدد تمارس نشاطاً ملحوظاً وتؤثر غالباً في مجريات المنظومة الدولية، وإلى جانب الدولة والمنظمات الدولية، هناك

الشركات المتعددة الجنسيات، وجماعات الضغط، الكنيسة الكاثوليكية، الأحزاب السياسية، مراكز الفكر والأبحاث، وغيرها من الفواعل[13].

وفضلاً عما تقدم، تدور معظم المنازعات في العالم على الحدود والمياه، والموارد، الطاقة، المعادن، الصيد، الرعي، التجارة، الإستثمار، بالإضافة إلى الصراع على الحقوق والحريات والعدالة والمساواة والمشاركة والإنفصال والحكم الذاتي، والنزاعات الأخرى العرقية منها والطائفية وغيرها[14].

وفي ضوء تلك الطروحات، يعاني مفهوم النزاع مثل سائر مفاهيم العلوم السياسية بتداخل العديد من المفاهيم ذات الإرتباط القوي به، وفي هذا الصدد يمكن القول بوجود تداخل قوي بين مفهوم النزاع من ناحية وبين المفاهيم المتقاربة التالية من ناحية أخرى مثل:

اولاً: الأزمة Crises

إن الأزمات الدولية هي عبارة عن" تفجيرات قصيرة (short Burst) تتميز بكثرة وكثافة الاحداث فيها"[15]. ومن بين أهم الخصائص للأزمة الدولية والتي تميزها عن غيرها من الأنماط التي توصف بها النزاعات القائمة بين الدول هي[16]:

1. المفاجئة ،فالأزمة غير متوقعة.
2. تعقد وتشابك وتداخل عناصر الأزمة.
3. نقص وعدم دقة المعلومات.
4. قصر وضيق الوقت المتاح في مواجهة الأزمة.
5. مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الأمكانات وحسن توظيفها.

ثانياً:التوتر Tensions

التوتر هو "مواقف صراعية لاتؤدي مرحلياً على الأقل إلى اللجوء الى القوت المسلحة"[17]. فالنزاع يختلف عن التوتر إذ يشير الأخير إلى حالة عداء والتخوف والشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الإنتقام، غير أنه يبقى في هذه الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضاً فعلياً وصريحاً وجهوداً متبادلة من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض[18]. إذاً فالتوتر ليس كالنزاع.

ثالثاً: الحرب (War)

وتختلف النزاع عن الحرب التي تعتبر مواجهة عسكرية تتم بين طرفين دوليين أو أكثر لفترة طويلة أو قصيرة بإستخدام قوات المسلحة منظمة وتسفر عن ضحايا[19]. وإجمالاً هي تمثل مرحلة متقدمة أو متأخرة للنزاع.

ومن خلال تلك الحقائق، يرى غانتمان (Gantman)، إن النزاع يمر خلال تطوره بستة مراحل وهي كالآتي[20]:

المرحلة الأولى: تشكيل حالة أو موقف يعبر عنه بشكل تنازعي.

المرحلة الثانية: رد فعل الأطراف على إدعاءات معلنة، وتظهر في شكل نزاع سياسي أو قانوني.

المرحلة الثالثة: إنجرار الأطراف الى تعقيد العلاقات المباشرة وغير المباشرة بحيث ينشأ شكل من النزاع طابعه السياسي وإعلامي دعائي، وهنا يدور الكلام عن قابلية هذا النزاع لتهديد الأمن والسلم الدوليين.

المرحلة الرابعة: تكون في شكل ازمة سياسية دولية، وتستخدم فيها الأطراف المتنازعة كل ما تملك من وسائل ايديولوجية وإقتصادية وسياسية.

المرحلة الخامسة: إنتقال أحد الأطراف إلى إستعمال القوة العسكرية بأهداف تظاهرية أو بنطاق محدود كحشد القوات المسلحة أو التهديد بإستخدام القوة.

المرحلة السادسة: تتمثل في النزاع المسلح، أي لجوء الأطراف إلى إستعمال القوة ضد بعضها البعض.

ومما سبق، أصبحنا على وعي تام بأن السمة السائدة في العلاقات بين الدول هي الصراعات والنزاعات والتوترات، إلا أنه إجمالاً أهداف السياسية الخارجية غالباً ما تكون ثابتة وقائمة على أسس ومتطلبات السلام الواعي والرخاء والإستقرار، كذلك هذه الأهداف باتت هي مطمح المجتمع الدولي ومسعاه الحقيقي للوصول إليه، من خلال التخفيف من حدة هذه النزاعات وبالتالي تسويتها بالطرق السلمية والدبلوماسية.

وعلى الرغم من أن القوة لها دور جوهري وحيوي حاسم لتحقيق السلام، فإنها أيضاً وسيلة وليست غاية في ذاتها، ففي عالمنا اليوم أصبحت للحروب تداعيات سياسية وقانونية وإقتصادية واسعة، لذا من المستحسن تجنبها قدر الإمكان.

المطلب الثاني: نشأة النزاعات الدولية وتاريخها

يشير جوزيف هيمز (Joseph Himes) في كتابه (النزاعات وإدارة النزاع)، "بأن الناس عدائية وهي، مخلوقات تتنازع مع بعضها البعض، ويؤكد علماء التاريخ والآثار بأن الناس منذ بداية الزمان، وهي تتصارع مع شركائها ورفاقها في الإنسانية" [21] .

وفي إطار ذلك يؤكد هيميز (Himes) بأن غزو الأسكندر للعالم كان أساساً معركة محلية في الشرق الأوسط، والغزو المخيف لجنغيز خان والتتار عبر روسيا وسهول الصين والهند كان لها الصدى الكبير في ما وراء شمال شرق آسيا، وأن الصراع التأريخي بين (المدينة – الدولة) اليونانية وحملة يوليوس قيصر كانت من النزاعات التي تركت آثاراً على مجرى الحضارة الغربية[22].

وعلاوة على ماسبق، فقد إستخدمت الحرب كوسيلة لحل المنازعات الدولية منذ حقب سحيقة من التأريخ، فكانت الحرب السياسية والوطنية، ووسيلة لإشباع السيطرة والطموح، وسبيلاً للتوسع والحصول على المغانم، وطريقة جادة لحسم النزاع، فالحرب سواء أكانت دفاعية أم هجومية أمراً مشروعاً لا يقيد من الإلتجاء إليها أي حد أو قيد، بالنظر لإنعدام الوسائل الأخرى لتسوية المنازعات، وإنعدام سيطرة الدولة في المجالات كافة [23].

وفي المضمار نفسه، يعود السبب الأول للحروب بين القارات إلى مايسمى بالثورة الملاحية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، في أروبا الغربية، وإختراع البوصلة وبناء البواخر سمحت للبحارة من البرتغال وأسبانيا وهولندا وأنكلترا

وفرنسا للإبحار إلى ماوراء شواطئ أوربا وشمال أفريقيا، ومنذ ذلك التأريخ إبتدأ غزو القارات وأبتدأت الحروب التي لاتنتهي والتي أدت إلى إخضاع أفريقيا وأستراليا وآسيا وأمريكا[24].

القرن الثامن عشر كان عصر التنوير، وأثناء تلك الفترة تشكلت النظرية الماركسية حول الصراع الطبقي، حيث طرحت الأسس الأيديولوجية لأنواع جديدة من الحروب: الثورة الوطنية بغية الإستقلال، صراع المجموعات للإستئثار بالسلطة، وبالمنفعة الإقتصادية والفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تميَّزت بعصر جديد من الحروب كالحرب الإسرائيلية العربية، النزاع الكوري، المسألة الجزائرية، الحرب الفيتنامية، وعدد من الحربو الأقل إشتعالاً في آسيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا[2563].

وإستناداً لجوزيف هيميز (Joseph Himes) ،"فإن Typology (علم شرح الرموز الكتابية) ترشدنا إلى وجود سبعة أنواع من النزاعات هي: النزاعات الخاصة، النزاع المدني، الإضطرابات، المؤامرات، النزاعات الداخلية، تقييد المجتمع بتقاليد وأعراف محافظة، والحروب الدولية"[26].

وأمام هذا الزخم الكبير من المتغيرات، فإن تطور الفكر البشري بتأثير الأديان والفلاسفة والرغبة في العيش بسلام والإبتعاد عن الآثار المدمرة التي تخلفها الحروب، دفعت المجتمعات المختلفة للبحث عن وسائل أخرى لتسوية النزاعات القائمة بينها[27].

وإلى جانب ما تقدم، فقد ساعد إزدهار الصناعة وتوسيع التجارة الخارجية، على دفع الإمبراطوريات الغربية إلى البحث جدياً عن السبل المؤدية للحد من المجابهات العسكرية، وتحليل أسباب الحروب، وحصر المشاكل الدولية، وإحتوائها قدر الإمكان، ثم البحث جدياً عن ماهية الوسائل السلمية لتسوية المنازعات التي كانت سبباً لإحتدام الحروب وإستمرارها بين الدول[28].

وبالاضافة الى ذلك، فإن إكتشاف الأسلحة النووية وإنتشارها زاد من حدة قيام النزاعات وإشتعال الحروب، فالقوة التدميرية للحروب النووية تفوق حدة الحروب التقليدية، الأمر الذي جعل من الدول العظمى إلى بذل الجهود لمنع إنتشار تلك الأسلحة، وتدعيم سياسات الوفاق، فتسوية المنازعات وإن كانت نسبية في عصر الذرة، إتسم بالحيوية نظراً لحرص العالم على فض منازعاتها حتى لاتنتشر وتصبح واسعة النطاق.

ربما يجدر بنا أن نشير هنا إلى ملامح النظام الدولي الجديد والتحولات العالمية منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى إحادية، وتنامي ثورة المعلومات والإتصالات التي يتعدى تأثيرها حدود الدول، وتصاعد دور الشركات المتعددة الجنسيات، وإتساع عمليات تحرير الإقتصاد والتجارة في ظل إتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، وشيوع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على نطاق عالمي واسع، وتصاعد النزاعات القومية والدينية وتيارات العنف والتطرف، وتزايد المشكلات العالمية الطابع والعابرة لحدود الدول مثل، تحديات الإرهاب، الفقر، المرض، المخدرات، الهجرة، المياه، البيئة، الجريمة المنظمة، الغذاء وغيرها.

وإستناداً لجملة ما تقدم، نقول بما إن الحياة البشرية هي بعيدة كل البعد عن الجمود وتخضع لقانون التطور، فالنزاعات الدولية كغيرها من المفاهيم السياسية والقانونية هي في تطور دائم لتلائم نفسها مع الواقع السياسي والإجتماعي

والإقتصادي القائم. فكل محطة من محطات التطور التأريخي تمثل المرآة العاكسة للصورة الحقيقية والمعبرة للظروف التي كانت قائمة آنذاك.

المبحث الثالث: دبلوماسية القمة وتجلياتها المعاصرة في حل النزاعات الدولية

لقد تغيرت أوضاع وعلاقات العالم وظروفه، ومرشحة في الأعوام المقبلة لثورات تغييرية شمولية، وقد تزامن ذلك مع تنوع في طبيعة الدبلوماسية ومجالاتها ومسمياتها، فظهرت دبلوماسية القمة التي أصبحت تعكس درجة الخطورة والتعقيد التي وصلت إليها العلاقات الدولية مما يستدعي أن يتناولها الرؤساء أنفسهم، فكل ذلك يطرح علينا سؤالاً مؤداه، كيف لنا أن نرسم معالم تأثير دبلوماسية القمة في تسوية النزاعات الدولية؟

المطلب الأول: دور دبلوماسية القمة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين

إن المهام الملقاة على عاتق الرؤساء في وظائفهم الدبلوماسية قد تضاعفت، إثر التطور الجذري الذي طرأ على العلاقات الدولية، ودخول عناصر جديدة على الدبلوماسية مثل قضايا الطاقة والتلوث والتكنولوجيا والمساعدات الفنية والمبادلات الثقافية والعلمية ومشاكل التجسس بأنواعه المختلفة وثورة المواصلات والإتصالات.

الفرع الأول: أسباب بروز دبلوماسية القمة

يعتبر البعض أن إقدام رؤساء الدول أو رجال السياسة عموماً على ممارسة الدبلوماسية بتوليهم شخصياً المفاوضات مع قادة الدول الأخرى أو إشتراكهم فيها هو من نتاج الأخذ بالنظام الديمقراطي، فمؤتمرات القمة هي دليل على تصاعد العمل الدبلوماسي ليصبح شأناً من شؤون رؤساء الدول يشاركهم في ذلك وزراء الخارجية[29].

وعليه، تجتاج ثورات الديمقراطية بلدان عديدة من العالم، فمع إنتشار المناخ الديمقراطي المتنوع، وتصاعد تأثيرات الراي العام الداخلي والخارجي في السياسات الخارجية، نهضت دبلوماسية القمة لتتوافق مع تلك الرغبات أملاً في دعمه ومعونته، مع أن سائر الأنظمة السياسية على مستوى العالم تدَّعي بالديمقراطية، غير أن ما تصفه هذه الأنظمة وبين ما تطبقه بون شاسع بين نظام وآخر.

وفي هذا الصدد، يرجع بروز دبلوماسية القمة إلى طبيعة بعض القضايا والمشكلات الدولية من حيث تعقدها وصعوبة حلها، فمجهود الممثلين الدبلوماسيين، بحكم تشابك العلاقات الدولية ومحدودية الصلاحيات الممنوحة لهم، تظل دون مستوى القدرة على تحقيق تقدم ملموس في حل المشكلات المستعصية، الأمر الذي يتطلب قيام رؤساء الدول بهذه المهمة[30].

وكما هو معلوم، فقد إتسع عالم الدبلوماسية المعاصرة بفعل تزايد مساحة الإعتماد المتبادل بين الشعوب والأمم والدول، مع تداخل المصالح الوطنية والأممية والدولية وإتساع نفوذ الإعلام، وظهور مجموعة من التحديات الإنسانية لم تكن قائمة في الماضي، مثل قضايا البيئة واسلحة التدمير الشامل والمخدرات والتكنولوجيا، وغيرها.

وفيما يخص هذا التوجه، يجد الدكتور ثامر كامل محمد، إن دبلوماسية القمة التي تضم من هم في قمة المسؤولية قد عملت على إزدياد نسبتها وإنتشارها في السنين الأخيرة عوامل متعددة، يأتي في مقدمتها[31]:

أ- التقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والإتصالات، بحيث أصبح في مقدور الرؤساء الإتصال مع نظرائهم أو الإنتقال السريع وقضاء يوم أو بضعة أيام في محاولة للتوصل إلى حل لمشكلة ما أو للتشاور وتنسيق المواقف، أو لإستعراض الوضع السياسي الدولي أو العلاقات الثنائية.

ب- إزدياد وعي الشعوب وإتساع آفاقها وإرتفاع مستوياتها قد أدى إلى تشابك مصالحها وتعقدها، وما نجم عنها من مشكلات خطيرة مما فرض على الدول عقد مؤتمرات دولية يحضرها من هم في قمة المسؤولية، وذلك بهدف تفادي المخاطر والتوصل إلى حلول مقبولة.

ج- قيام المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة أو الإقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية، التي أتاحت في إجتماعاتها الدورية فرصاً لحضور رؤساء الدول في لقاءآت دورية أيضاً.

وبناءاً على ماتقدم، فإن التحولات التي يشهدها النظام العالمي وخاصة فيما يتعلق بتطورات العلاقة الدولية وبروز قوى عظمى جديدة وتكتلات إقتصادية عملاقة، وأعادت ترتيب للتحالفات وبروز مفاهيم ومصالح وتراجع قيم وعقائد، وتغيّر في معايير الدول والمناطق في العلاقات الدولية، كل تلك العوامل والمحفزات وغيرها زادت من فاعلية دبلوماسية القمة ونشاطها.

الفرع الثاني: مكامن القوة والضعف في دبلوماسية القمة

إن الوقوف على مواطن القوة والضعف لدبلوماسية القمة تعطينا رؤية نقدية يُحدَد على أساسه جملة من المميزات والصفات الإيجابية منها والسلبية، التي تمتاز بها في وقتنا الراهن، فالموضوعية تحتم علينا إبراز هذه الجوانب ومن ثم تحديد النقاط والتي تعد معياراً ومقياساً للتقييم.

من جانبه، حدد أستاذ الدبلوماسية، الدكتور فاضل زكي محمد، وفي مؤلفه الرصين (الدبلوماسية في عالم متغير)، حدد مكامن القوة في هذا النمط من الدبلوماسية من خلال عرضه لمجموعة من الخصائص، وهي كالآتي[32]:

1. القادة يملكون حرية أكبر في إتخاذ القرارات.
2. الرأي العام العالمي والمحلي يعطي أهمية أكبر للمفاوضات والمباحثات التي تجري في ظل هذا المستوى.
3. كثيراً ما تفتح أبواب جديدة، وتحل عقد كانت تشكل عقبة في طريق الدبلوماسيين الإعتياديين الذين لايملكون سوى التقيد بالتعلميات وإنتظار الموافقات.
4. الإتفاقات التي تتم بين الرؤساء تحظى بإهتمام أكبر من الإتفاقات التي تتم بالطرق الدبلوماسية الأخرى.
5. السرعة التي تتم فيها مثل هذه المؤتمرات،والتفاهم والإتصال الشخصي بين الرؤساء له أثره الكبير في تنمية روح الصداقة والتفاهم بين الرؤساء وبالتالي بين ذويهم أيضاً.

6. في حال نجاح أمثال هذه المؤتمرات واللقاءات على صعيد الرؤساء فإن التعليقات الي تصدر عن الصحافة بشأنها تعطي لإولئك الرؤساء كسباً شخصياً وقوة لمركزهم في بلادهم.
7. تترك آثاراً إيجابية في طمأنة الرأي العام العالمي في أن له أن يتأمل في غدٍ أفضل.

ومن هذا المنظور، نجد أن دبلوماسية القمة ومن خلال مكامن قوتها باتت فناً رفيعاً يمارسه قادة الأمم والدول بمزيد من المهارة والبراعة في إدارتهم للنزاعات والصراعات القائمة على نطاق المعمورة، ومن هنا تتجه أنظار العالم إلى ذلك النمط من الدبلوماسية وإلى المهام المناطة بها في الحيلولة دون إستفحال النزاعات وتفاقمها، والتحرك السريع لإحتوائها قبل أن تتطور إلى نزاع مسلح، نظراً للصلاحيات المخولة لأولئك القادة في إتخاذ القرار من خلال تواصلهم المباشر، فقد شكل هذا تطوراً إيجابياً إنعكس آثاره على مجريات الواقع العالمي.

وفي الطرف الآخر، نجد أن هناك رؤية مهمة وجديرة بالملاحظة ،آلا وهي تكمن في تشخيص مجموعة من المآخذ والعيوب قد تأخذ حول دبلوماسية القمة، ويمكن حصرها في النقاط الآتية[33]:

1- قد لا تسفر عن شيء، فكثير من مؤتمرات القمة،ومنها العديد من القمم العربية فشلت في تحقيق الأهداف التي عقدت من أجلها.
2- قد تؤدي إذا لم تسفر عن نتائج إيجابية إلى خلق حالة من التشاؤم لدى الرأي العام، ولتلافي مثل هذه الحالة يظهر الميل إلى إخفاء حقيقة الفشل والتمويه على الرأي العالمي أو المحلي.
3- تتخذ مؤتمرات القمة في بعض الأحيان وسيلة للدعاية، وفي حالة الفشل يلقي كل طرف اللوم على الآخر ويحمله مسؤولية ذلك.
4- قد تقلل مؤتمرات القمة من دور الدبلوماسي أو بمعنى أدق من عمل السفير. وإن كانت هذه المؤتمرات تضيف إلى خبرته حيث تتيح له فرصة التعرف على كيفية معالجة رؤساء الدول للقضايا الدولية.

المطلب الثاني: دبلوماسية مؤتمرات القمة: أنماط ونماذج

أمام تعدد القضايا والأزمات وتشعبها وتعقدها، فقد إتسع جدول أعمال دبلوماسية القمة ليشمل الإقتصاد والتجارة والمال والإستثمار والطاقة والبيئة والغذاء والتقنيات المتقدمة والمياه والمخدرات والإرهاب..الخ، مما يعني عبور عدد ضخم من المنظمات والمؤسسات والوزارات وجماعات الضغط والقوى المهنية والنقابية والرأي العام، وأطراف المجتمع المدني إلى حلبة التأثير في صنع ملامح هذا الشكل من الدبلوماسية .

وتشير مؤتمرات القمة إلى التطور الكبير الذي أصاب العمل الدبلوماسي على مستوى القمة، بعد أن أصبحت المشكلات والمنازعات الدولية تثير ليس فقط مخاوف الاطراف المتنازعة وانما الدول الأخرى القريبة منها والبعيدة أيضاً، فبحكم معالجتها لتلك الجوانب المتعددة، يمكن عد مؤتمرات القمة من أهم مظاهر تطور دبلوماسية القمة.

الفرع الأول: أنماط دبلوماسية مؤتمرات القمة

نتيجة لتطور العلاقات الدولية، فقد ظهر نوع جديد من المؤتمرات الدبلوماسية وهي مؤتمرات القمة التي تعقد بين رؤساء الدول، إذ تعقد مؤتمرات دولية تضم العديد من رؤساء الدول بأشكال مختلفة منها[34]:

1. مؤتمرات قمم العامة:

تضمن جميع رؤساء دول العالم، ومنها مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في العديد من دوراتها، لمناقشة قضايا دولية تهم جميع الدول. وهذا النمط يكون مواعيده محددة سلفاً.

2. مؤتمرات القمة القارية:

تهم قارة معينة يحضرها رؤساء دول تلك القارة، ومنها المؤتمرات التي يعقدها الإتحاد الأوربي، ومنظمة الإتحاد الأفريقي.

3. مؤتمرات القمة الإقليمية:

وهي المؤتمرات التي تعقد بين رؤساء مجموعة من الدول تقع في منطقة معينة أو تجمعها روابط قومية أو دينية أو تعاني من مشاكل معينة، ومن هذه المؤتمرات، مؤتمرات القمة العربية، ومؤتمرات دول عدم الإنحياز ومؤتمرات القمة الإسلامية ومجلس التعاون الخليجي. إذاً هي مؤتمرات تعقد على مستوى القمة التي تعقدها التجمعات الإقليمية.

4. المؤتمرات المتخصصة:

وهي المؤتمرات التي يعقد بين رؤساء دول لها مصالحها الخاصة في مواجهة الدول الأخرى، مثل مؤتمرات قمة التي عقدت بين مجموعة الدول الصناعية العشرين (G20)، وقد تسمى بالمؤتمرات المحددة الإطار.

5. مؤتمرات القمة الفنية:

وهي المؤتمرات التي تعقد بين رؤساء الدول التي تجمعها قضايا فنية معينة، منها مؤتمرات الدول المعنية بإستخراج الحديد والفحم، ومؤتمرات رؤساء الدول المنتجة للنفط (OPEC).

6. مؤتمرات القمة للأحلاف العسكرية:

وهي مؤتمرات خاصة بالأحلاف العسكرية، والتي تعقد بين دول تجمعها مصلحة عسكرية خاصة بها، منها مؤتمرات قادة حلف الناتو (NATO).

ونظراً لأهمية وفاعلية دبلوماسية القمة على مسرح العلاقات الدولية، فقد تفرعت عنها أنماط متعددة من مؤتمرات القمة منها على سبيل المثال: مؤتمرات القمة الدبلوماسية ،مثل مؤتمر فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961، ومؤتمرات القمة التي تدعو إليها المنظمات الدولية، مثل مؤتمرات حقوق الإنسان والبيئة، التنمية، السكان، مؤتمرات قمم السلام مثل مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1996م، مؤتمرات منتدى الإقتصادي العالمي مثل قمم دافوس (Davos summits). هذا التعدد النوعي يعد من مظاهر دبلوماسية القمة، والتي تعمل جاهدة لمعالجة القضايا محل النزاع، وحل

المسائل العامة السياسية منها أو الإقتصادية أو العسكرية أو العلمية وغيرها من المسائل الحالكة التي تخص المجتمع العالمي.

مما سبق من عرض لصور متباينة في دبلوماسية القمة، نجد أن مؤتمرات القمة الدولية أصبحت من السمات الرئيسية للعلاقات الدولية المعاصرة، فالعوامل المحفزة لذلك هي ظاهرة العولمة وما تحمل في طياتها من مظاهر متعددة وابعاد مختلفة،ومع إتساع مجال العلاقات الدولية وتنوعه وتطوره، الذى أدى بدورها إلى أن تعمل في ظل مفاهيم جديدة مثل، الأعتماد المتبادل والأمن الجماعي والمواطنة الكونية، ففي القرن الحادي والعشرين تعددت أنماط دبلوماسية القمة وتغيرت تسمياتها وأشكالها، ولكن جميعها تعمل في المحصلة على تعزيز آليات العمل الدبلوماسي على مستوى الذروة ،من خلال ترسيخ التعاون و السلام بين الدول والشعوب.

الفرع الثاني: مؤتمرات دافوس وترسيخ مفهوم دبلوماسية القمة

المنتدى الإقتصادي العالمي (World Economic Forum WEF)، مؤسسة مولدة للمعرفة، يتميَّز بكونه مكاناً يلتقي فيه قطاع عريض من الجهات الدبلوماسية الفاعلة وبشكل منتظم، وهو انشئ كلقاء قمة سنوي بين رجال الأعمال الأوربيين في دافوس (Davos) بسويسرا، بعدها تحول إلى منظمة تضم بضعة مئات من شركات العالم الكبرى، والذي إستلزم فيما بعد بتوسعة نطاق المشاركين الذين تمت دعوتهم إلى دافوس ليشمل القادة السياسيين، بهدف التباحث في الشؤون والمشكلات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية العالمية، وتنفيذ المبادرات لأجل مواجهة القضايا العالمية[35].

تعود فكرة إنشاء منتدى دافوس إلى عام 1970م، حين وجه كلاوس شواب (Klaus Schwap)، وهو أستاذ جامعي سويسري متخصص في إدارة الأعمال، الدعوة لمديري المؤسسات الأوربية لإجتماع غير رسمي في مدينة دافوس بسويسرا في كانون الثاني عام 1971م، وذلك لمحاولة مواجهة المشروعات والشركات الأوربية لتحديات السوق العالمي، وهي مؤسسة غير ربحية تطور تنظيمياً حتى وصل إلى الشكل العالمي بعد أن تجاوز رسالته المحدودة[36].

وفي هذا الصدد، وفي عصر الثورة التكنولوجية القائمة الآن في مجال المعلومات والمواصلات والإتصالات، فقد تحول العالم إلى قرية صغيرة حيث جرت من خلالها تحولات جذرية في المفاهيم التقليدية لإدارة الدبلوماسية العالمية، ففي ظل تشعب القضايا والنزاعات والصراعات وتعقدها إزدادت الحاجة إلى الإعتماد المتبادل بين أطراف المجتمع العالمي، لمواجهة الأخطار المتلاحقة في مجالات الأمن والإرهاب والبيئة والموارد والغذاء والصحة وغيرها.

وفي هذا الإطار، غالباً ما تتم دعوة الرؤساء ورؤساء الحكومات كمشاركين أساسيين في اللقاء السنوي بدافوس، فهي شهدت حضور معظم رؤساء وملوك ورؤساء حكومات العالم، على سبيل المثال وليس الحصر، الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، ومن بعده الرئيس دونالد ترامب، المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، و كثيرون غيرهم.

فالمشاركة المباشرة من قبل الرؤساء ورؤساء الحكومات هي أكثر شيوعاً في الدول المتطورة، والتي تستقبل بشكل منتظم وفوداً من صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) وفيما تأخذ المفاوضات مجراها تنتهي إلى قرارات سياسية متميزة في السياسة الإقتصادية[37]. تكمن أهمية المنتدى في أن هذه النشاطات تتناول أرضية الأفكار والتصورات

التي يعتمد عليها، ويتبناها الكثير من المسؤولين السياسيين والإقتصاديين، الامر الذي يحرك مجرى الأحداث في عالمنا اليوم، وهذا ما يفسر إندفاع هذا العدد الكبير من الرؤساء والزعماء والعاملين في الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية والفكرية والأمنية إلى حضوره والمشاركة فيه بفعالية[38].

وعليه، نجد أن أعمال منتدى دافوس الإقتصادي العالمي قد إنطلقت مؤخراً في سويسرا بمشاركة (70) رئيس دولة ورئيس حكومة، ونحو (340) وزيراً من مختلف أنحاء العالم، و(3500) من رجال الأعمال ورؤساء الشركات العالمية، إضافة إلى السفراء وكبار المسؤولين في المنظمات الدولية ووسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث والفكر، وسط أجواء من تفاؤل نخبة السياسة والأعمال[39].

إذاً،يمكن اعتبار دافوس نقطة إلتقاء كبار القادة السياسيين وأهم الشخصيات العالمية في المجالات كافة وعلى نطاق واسع، وهي تجتمع لتناقش أهم القضايا العالمية، وتظافر جهودها لإيجاد حلول لها.

وفي ضوء ذلك، تلعب هذا المنتدى أيضاً دوراً متنامياً في الدبلوماسية الخاصة بالتنمية الإقتصادية من خلال اللقاء السنوي بدافوس والقمم الإقليمية التابعة له، وعرضه فرصاً أمام رجال الأعمال ورؤساء الحكومات والقادة في الدول النامية والصناعية على حدٍ سواء لتبادل الأفكار وإعطاء إهتمام للمشكلات والنزاعات القائمة بهدف الوصول إلى حلول ممكنة، ومن ثم الوصول إلى شبكة تواصل يمكن من خلالها تبادل أفكار بعينها ومشاريع وفرص وذلك على طوال العام[40].

الإستنتاجات

سَعَيْنا من خلال هذه الدراسة العلمية التي تهتم بتناول موضوع دبلوماسية القمة ودورها في التسوية السلمية للنزاعات، أن نقوم بالكشف عن بعض من الغموض السائد حول جوهر الآثار المترتبة لدبلوماسية القمة وتأثيراتها على مسارات حل النزاعات الدولية، كونها أصبحت اليوم ظاهرة مألوفة في الدبلوماسية المعاصرة، فهي تحمل في طياتها معاني الإتصال والتعامل والحوار المباشر بين الأشخاص الذين يتوَّلون أعلى منصب سياسي في دولهم، في سعيهم لتوثيق الروابط، ومعالجتهم لقضايا محل النزاع وعلى أعلى المستويات، فالتواصل المباشر هو الطريق الأمثل للفهم المتبادل لجوانب النزاع والإبتعاد عن أي لبس بين الأطراف المتنازعة.

ولا يخفى بجانب ماتقدم، أنه فيما مضى كان العنف والقوة هما الأداتين الرئيسيتين بين الدول، ولكن مع تقدم الإنسانية وتطورها بدأ التفكير في إيجاد طرق أخرى بديلة للعنف والقوة، فبرزت هذه الوسيلة العصرية لإيجاد حلول للنزاعات القائمة وبطرق سلمية، مع أن بعض بقاع العالم هي اليوم غارقة في بحر من النزاعات الطائفية والعرقية والحروب الأهلية التي تحتل فيها الإرهاب والتطرف الديني مكان الصدارة، فالعالم أصبح اليوم يقف على مفترق طرق، فالخيارات متعددة، ولكن الخيار الأصلح هو ذلك الخيار الذي يقود البشرية إلى الأمن والطمأنينة والسلام.

وفي ظل مجمل الشروحات والإيضاحات والتحليلات النقدية، تبيَّن لنا مدى تزايد الأهمية الدبلوماسية لملوك ورؤساء الدول، ففي ظل هذا التطور السريع والمتلاحق في عالم الإتصالات والمواصلات والمعلومات، حيث باتت السرعة هي السمة المميزة لهذا العصر، الذي أصبح فيه عمليات التجدد والتغيير تتم بوتيرة عالية ومتلاحقة، وعلى وجه الخصوص في هذا النمط من الدبلوماسية التي تمارس على مستوى القمة. وبدورها أصبحت لقاءات وإجتماع الملوك ورؤساء العالم من

المعالم شبه اليومية في حركية التفاعل العالمي، والذي يتم عبرها مناقشة ومعالجة العديد من المسائل والأمور التي تمس علاقاتهم، فعليها أضحت دبلوماسية القمة تحتل اليوم أولوية بالغة، بحيث تكاد توصف معها أحياناً الدبلوماسية المعاصرة بأنها دبلوماسية ملوك ورؤساء الدول.

وإنطلاقاً من سياق وجهات النظر السابقة، يمكننا أن نشير إلى عدد من النقاط المفصلية والتي يمكن عدُّها إستنتاجات مستخلصة من هذا البحث:

1- من خلال إستعراضنا لمدلولات دبلوماسية القمة، نجد أنها أصبحت اليوم من المفاهيم الشائعة في العلوم الدبلوماسية، بالرغم ما يحيط الصياغة الدقيقة لتعريف مصطلح دبلوماسية القمة من صعاب في تعدد التوجهات الفكرية للباحثين والمختصين بهذا المجال.

إلا أنه صار من المؤكد في دبلوماسية القمة إبراز أهمية الدور الدبلوماسي لرئيس الدولة، في كونه يمثل أعلى سلطة وبالتالي يملك الصلاحيات الدستورية المخولة بحيث يصبح صانعاً للقرار في دولته، على الرغم من إختلاف التسميات والأشكال من دولة إلى أخرى بسبب إختلاف أنظمة الحكم في تلك البلدان، فقد يسمى رئيس الدولة بـ(الإمبراطور، الملك، الشاه، السلطان، الأمير، رئيس الجمهورية، الحاكم ، الفوهلر، رئيس الاتحاد) وغيرها من التسميات.

2- وفي مجال تقسيم مسار تطور دبلوماسية القمة ونشأتها إلى مراحل عدة ، نخلص الى حقيقة وهي أن الظاهرة عمرها مايقارب خمسة قرون وبدايتها ونموها يرتبطان بتقدم تكنولوجيا الإتصال والتجارة، فهي كظاهرة ليست بالجديدة، ولكن كإصطلاح وتسمية هي حديثة، أخذ إستعماله بالشيوع والإنتشار بعد سقوط جدار برلين وإنهيار منظومة الدول الإشتراكية وإضمحلال الحرب الباردة وإنتهاء التمييز العنصري في أفريقيا وإندلا ع حرب الخليج الثانية.

3- فيما يخص لمجموعة التعاريف التي وردت حول النزاعات الدولية، نلحظ أن غالبيتها جاء في سياق يركز على الجانب القانوني التنظيمي أكثر منه على الجانب السياسي في مجال تحديده لمفهوم النزاعات.

4- النزاعات الدولية كظاهرة ليست بالجديدة بل هي توجه توسعي قديم قدم التجمعات البشرية، حيث نشأت في الأزمنة الغابرة بالضم العسكري وبناء الإمبراطوريات والإستعمار الإستيطاني، إذاً، هي ظاهرة قديمة وليست بالجديدة، كما أنها حتمية تأريخية لايمكن الإنعزال عنها.

5- إن الحديث عن دبلوماسية القمة قد تزامن مع بروز مجموعة من الظواهر السياسية والمستجدات الفكرية والتطورات التكنولوجية التي دفعت في إتجاه ترابط أجزاء العالم وتشابكه، وأصبحت هي القوة المسؤولة عن بروز دبلوماسية القمة، فالثورة العلمية والتكنولوجية هي التي جعلت العالم أكثر إندماجاً، وهي التي جعلت المسافات تتقلص.

6- هناك درس بالغ الأهمية يرتبط بتحديد جوانب القوة والضعف في دبلوماسية القمة، فهي تمثل إحدى السمات المميزة للنظام العالمي الجديد، والنتائج المترتبة عنها عادة ما تكون إيجابية، فغالباً ما تسبق إجتماعات القمة

مساعي حثيثة على مستوى الوزراء والدبلوماسيين لأجل توفير الأرضية المناسبة لعقد إجتماع القمة، وبالتالي هي تكون خاتمة لجهود دبلوماسية وليس العكس.هنا لابد من العمل بإجتهاد على تعظيم إيجابياته وتحويل سلبياته إلى إيجابيات من خلال التعامل والتفاعل البنَّاء، وبدينامية تستجيب لمتطلبات السلام والجهود العالمية المبذولة للحيلولة دون إستفحال النزاعات وتفاقمها، والمحاولة في تطوير إستراتيجية واقعية بهدف الإستفادة من أهم مزايا وإيجابيات دبلوماسية القمة.

7- وإستناداً لجملة ما عرضناه من أشكال متعددة لمؤتمرات القمة العالمية، نجد أن هناك نقلة نوعية كبيرة في دراسة مؤتمرات القمة من ناحية الكم والكيف مقارنةً بالفترة السابقة، فمع بدايات القرن الواحد والعشرين عُدَّ عقد هذه المؤتمرات على مستوى القمة من أهم مظاهر النشاط في المنظومة الدولية، فأمام تعدد القضايا محل الخلاف، وفي ظل توسع بوادر الأزمات والنزاعات، وإستجابة للتطورات والتحديات والمشكلات العالمية الطابع، أصبح معها نطاق دبلوماسية القمة أوسع وأشمل، حيث لم تعد الدولة القوة الوحيدة التي تدير المجتمع الدولي، فقد تعاظمت أهمية المنظمات الدولية، وكذلك أصبح هناك تدخل لفواعل جديدة، كل ذلك وغيرها أدى في المحصلة إلى إستحداث عملية تصنيف نوعي لأشكال دبلوماسية القمة والتي تساعد في مضمونها على دراسة وتحليل النزاعات الدولية القائمة بصورة أكثر عمقاً ،وفقاً لطبيعتها وموضوعاتها ومستواها وصفاتها.

8- وفي مجال بيان حجم التكامل القائم ما بين الجزء النظري لدبلوماسية القمة وبين الجزء التطبيقي لها، فنجد أن هناك علاقة طردية واضحة المعالم، مابين دبلوماسية القمة وبين المؤتمرات العالمية التي تعقد على مستوى القمة، وفي خضم ذلك تتمتع هذه المؤتمرات بمركز حيوي على مستوى العالم والذي أهَّلها للعب دور ريادي في ترسيخ مفهوم دبلوماسية القمة كإطار لإدارة وحل النزاعات والأزمات ودرءها من خلال عرضها ومناقشتها وتوفير السبل الممكنة أمام الأطراف المتنازعة للوصول إلى الحلول السلمية. فمؤتمرات القمة قد أثبتت قدرتها على التعامل الإيجابي مع العديد من النزاعات والخلافات، والتي تراجعت نسبياً بشكل تفتح آفاقاً للمنافسة المشتركة والتعاون البناء، عوضاً عن النزاع الدموي والحرب، كل ذلك يبشر بحلول بوادر من الإستقرار والتطور والتقدم والسلام والإزدهار على مستوى العالم، وعلى هذا الأساس تناولنا نموذج حي في دبلوماسية مؤتمرات القمة، حيث تَمثَل في مؤتمرات قمة دافوس الإقتصادية ، ومالها من إنعكاسات إيجابية في الدبلوماسية العالمية.

المصادر والهوامش

(1) عبدالوهاب محمد كوكو، دور الحوار في درء النزاع (من منظور إسلامي)، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح ورفلة، الجزائر، جانفي 2014، ص179.

(2) نقلاً عن: صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص21.

(3) جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبدالحي، كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985، ص140.

(4) المصدر نفسه، ص94.

(5) الحديثي عباس غالي، أنماط الصراعات البيئية: راجع الموقع الألكتروني:http://omu.edu.ly/

(6) كمال حماد، النزاعات الدولية (دراسات قانونية دولية في علم النزاعات)، الدار الدولية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص11.

(7) جوزيف س. ناي – الأبن، المنازعات الدولية (مقدمة للنظرية والتاريخ)، ترجمة أحمد أمين الجمل، مجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997، ص15.

(8) نقلاً عن: صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، مصدر سبق ذكره، ص21.

(9) محكمة العدل الدولية الدائمة، أشارت إلى هذا التعريف كقرار بتاريخ 30 اغسطس 1924م، نقلاً عن: صالح يحيى الشاعري، المصدر نلفسه، ص22.

(10) غراهام ايفانز و جيفري توينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص129.

(11) كمال حماد، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)، مصدر سبق ذكره، ص27.

(12) نقلاً عن: سهيل حسين الفتلاوي، المنازعات الدولية، مطبعة دار القادسية، بغداد، بدون سنة نشر، ص25.

(13) من أمثلة المنازعات بين الدول، النزاع بين بريطانيا والأرجنتين حول جزيرة فوكلاند، النزاع بين بريطانيا وأسبانيا حول جبل طارق، والنزاع بين العراق وإيران حول الحدود المشتركة. ومن أمثلة المنازعات بين الدول والمنظمات الدولية، النزاع بين مصر ومنظمة الصحة العالمية في عام 1980 بشأن تفسير الإتفاق المعقود بينهما. للإستزادة يراجع: سهيل حسين الفتلاوي، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(14) صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص22.
وكذلك يمكن التمييز بين فئتين من المنازعات الدولية، أحدهما منازعات ذات طابع قانوني (وهي المنازعات التي تحل عادةً بالوسائل القانونية)، والأخرى منازعات ذات طابع سياسي (وهي التي تتم حلها بالوسائل الدبلوماسية)، مثل (المفاوضات المباشرة، والمساعي الحميدة، والوساطة، والتحقيق، والتوفيق). للمزيد من التفاصيل راجع: عصام العطية، القانون الدولي العام، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية القانون، ط6، بدون سنة النشر، ص577.

(15) جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مصدرسبق ذكره، ص120.

(16) نقلاً عن: السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث (مخاطر العولمة الإرهاب الدولي)، مركز القرار للإستشارات، ط3، القاهرة، 2004، ص14.

(17) مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص499.

(18) جيمس دورتي و روبرت بالمتغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مصدرسبق ذكره، ص140.

(19) خليل حسين، العلاقات الدولية (النظرية والواقع الأشخاص والقضايا)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص392.

(20) نقلاً عن: كمال حماد، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)، مصدر سبق ذكره، ص55–58.

(21) نقلاً عن: كمال حماد، المصدر نفسه، ص9.

(22) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(23) نقلاً عن: سهيل حسين الفتلاوي، المنازعات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص33.

(24) كمال حماد، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)، مصدر سبق ذكره، ص10.

(25) المصدر نفسه، الصحفة نفسها.

(26) نقلاً عن: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(27) سهيل حسين الفتلاوي، المنازعات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص33.

(28) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص34.

(29) عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، مصدر سبق ذكره، ص101.

(30) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(31) ثامر كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات، مصدر سبق ذكره، ص72.

(32) فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص122.

(33) نقلاً عن: عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، مصدر سبق ذكره، ص102.

(34)سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص99-100.

(35) Geoffrey Allen Pigman, Contemporary Diplomacy, polity press, Cambridge, 2010,P. 60.

(36) لمزيد من التفاصيل راجع: الموقع الإلكتروني: www.marefa.org.

(37) Geoffrey Allen Pigman, Contemporary Diplomacy, Op. Cit., P. 64.

(38) بيار كسرواني، مقالة بعنوان منتدى دافوس الإقتصادي بعد أربعين عاماً على تاسيس، 26، كانون الثاني، 2010،موقع بي بي سي الإخباري متاح على الموقع الألكتروني: http://www.bbc.com/arabic/business/2010/01/100/26-davos.

(39) إنطلاق أعمال منتدى دافوس وسط أجواء من التفاؤل، تاريخ 2018/1/23، موقع الجزيرة نت الإخباري: www.aljazeera.net/news

(40) Geoffrey Allen Pigman, Contemporary Diplomacy, Op. Cit., p.155.

وكذلك تعمل المنتدى، وبشكل دوري في إعداد التقارير المختلفة المتعلقة بتقييم النشاط الإقتصادي العالمي، وإعداد مؤشرات النمو الإقتصادي وتحديد مستوى البطالة لمعظم البلدان في العالم، للعام الثامن على التوالي، تربعت سويسرا على المرتبة الأولى عالمياً في مجالات التنافسية الإقتصادية، وأحتلت سنغافورة المرتبة الثانية عالمياً، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية، وجاءت موريتانيا في المرتبة قبل الأخيرة، ثم اليمن التي جاءت في ذيل القائمة حسب تصنيف التقرير. لتفاصيل أكثر راجع الموقع الألكتروني للمنتدى الإقتصادي العالمي:

www.weforum.org